ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

The Role of Urban Development in Addressing City Problems: Baghdad as a Model

Sawsan Sabaih Hamdan

College of Basic Education / Al-Mustansiriya University / Department of Geography

* *Corresponding author: E-mail* : sawsansabeh5273@yahoo.com

***Keywords*:**
urban development
Baghdad
urban problems

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 Sept 2024
Received in revised form 25 Nov 2024
Accepted 2 Dec 2024
Final Proofreading 2 Mar 2025
Available online 3 Mar 2025
E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Cities are densely populated centers that offer numerous job opportunities and provide essential education, health, and social services. However, they also serve as focal points for exacerbated issues, such as various forms of pollution and inadequate municipal services. Poor housing conditions, which range from overcrowded accommodations to shantytowns and informal settlements, exemplify the challenges faced by urban residents. Consequently, cities require resources and strategies to address the diverse needs of their communities, along with an administration capable of resolving these issues within the constraints of available material and human resources. It is essential to implement a comprehensive set of mechanisms, procedures, and measures aimed at managing urban phenomena. This includes controlling urban growth, addressing urban challenges, and enhancing the overall quality of life, all of which are vital for achieving sustainable urban development.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://doi.org/10.25130/jtuh.32.3.5.2025.10

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

دور التنمية الحضرية في معالجة مشكلات المدينة (بغداد انموذجاً)

سوسن صبيح حمدان/ كلية التربية الأساسية / الجامعة المستنصرية

الخلاصة:

تمثل المدن مراكز كثيفة بالسكان تزخر بفرص العمل وتوفر خدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، إلا أنَّها في الوقت ذاته تعدُّ مركزاً تتفاقم فيه المشكلات، كالتلوث بمختلف أنواعه، وانخفاض مستوى الخدمات البلدية، كما تعدُّ ظروف السكن غير اللائق التي تتفاوت من المساكن الشديدة الاكتظاظ إلى الاكواخ والمساكن غير النظامية، أمثلة للأخطار التي تحدق بسكان المدن، كل ذلك يجعل المدينة

بحاجة إلى الوسائل التي تساهم بتلبية احتياجات المجتمع الحضري ومتطلباته المختلفة، وإلى إدارة قادرة على حل مشكلاته في ظل الإمكانات والموارد المادية والبشرية المتوفرة، والعمل على توظيف مجموعة من الاليات والاجراءات والتدابير لتحقيق جملة من الأهداف الرامية إلى التحكم في الظاهرة الحضرية، وتوجيهها من خلال التحكم في النمو الحضري، وحل المشكلات الحضرية، وتحسين مستوى الحياة بمختلف جوانبها، لتحقيق تنمية حضرية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: تنمية حضرية، مدينة بغداد، مشكلات المدن

المقدمة

تؤدي التنمية الحضرية دورًا حيويًا في معالجة مشكلات المدن المتزايدة، ومع تزايد عدد السكان بشكل سريع، تواجه المدن تحديات كبيرة مثل نقص الإسكان، وتدهور البنية التحتية، والتلوث البيئي، والازدحام المروري، لذا تهدف التنمية الحضرية إلى تحسين جودة الحياة في المدن من خلال التخطيط الجيد وتوفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية المستدامة، وتسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو السكاني والموارد المتاحة، وذلك من خلال تطوير مناطق سكنية جديدة، وتحسين شبكات النقل، وتوفير مساحات خضراء، كما تركز على تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال خلق فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات العامة كالتعليم والصحة، ويمكن للمدن أنْ تصبح أكثر استدامة ومرونة في مواجهة التحديات المستقبلية، مما يساهم في تحسين جودة الحياة لجميع سكانها.

تأتي **أهمية** هذا البحث من خلال تسليط الضوء على الجوانب الإيجابية التي تحققها تنمية البيئة الحضرية في مدينة مليونية مثل بغداد تعاني من مشكلات متعددة، وهذا يقود إلى توضيح **هدف** البحث وهو تقديم معالجات لهذه الأزمات وفي مقدمتها النمو السكاني المتزايد، وذلك تخطيط مستدام لتطوير المدينة، وتحسين الاقتصاد المحلي والتعامل مع التحديات الاجتماعية، والمحافظة على البيئة.

المشكلة: كيف يمكن للتنمية الحضرية المستدامة أنْ تعالج التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في مدينة بغداد؟ وهل بالإمكان تنمية البيئة الحضرية لمدينة بغداد والوصول بها إلى مراحل عالية من الاستدامة؟

الفرضية: تساهم التنمية الحضرية المستدامة في تحسين جودة الحياة في المدينة العراقية عموماً ومدينة بغداد خصوصاً، من خلال تطوير البنية التحتية، وتحسين الخدمات العامة، وتقليل التلوث البيئي، إلا أنَّه من الصعوبة بمكان أنْ تحقق مدينة بغداد على المدى القريب أو المتوسط بيئة حضرية متوازنة ومستدامة، في ظل المشكلات الحضرية المتراكمة ومعدلات النمو السكاني العالية، مقابل فوضوية التعامل مع الموارد من الناحية الإدارية وحتى من قبل السكان، إلا أنَّ هذه الفرضية يمكن أنْ تتحقق إذا ما استندت على فكرة

التخطيط الحضري الجيد، الذي يحقق توازناً بين النمو السكاني والموارد المتاحة مما يؤدي إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان.

ومن أجل الوصول إلى النتائج المرجوة من البحث تم تقسيم **الهيكلية** العامة إلى عدة مباحث، تناول **الأول** مفهوم التنمية الحضرية والمدينة المستدامة للوقوف على أهم أهدافها، وجاء **الثاني** ليركز على واقع الاستدامة الحضرية في المدينة العراقية، مع تسليط الضوء على مدينة بغداد، وصولاً إلى أساليب تحقيق التنمية الحضرية في مدينة بغداد وهو ما ناقشه المبحث **الثالث**.

المبحث الأول/ التنمية الحضرية والمدينة المستدامة

يقصد بالتنمية هي عملية نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً، لتحقيق أهداف محددة تسعى أساساً إلى رفع مستوى معيشة السكان، اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً، وذلك في إطار الموارد المتاحة، أي الوصول إلى القدرة على النمو والتغير والتطور، وهذه الصور الثلاثة للتنمية متلازمة في كل جهدٍ مبذول من أجل فهم التنمية والتعامل معها (كاظم، ٢٠٢١، صفحة ٤١٠) وذلك من خلال ايجاد أساليب تتلاءم مع الحيز المكاني وما يتمتع به من خصائص ومميزات، فالبعد المكاني يؤثر في عملية التنمية من خلال تحديد الموقع الانسب للاستثمار، والتوزيع الأفضل للأنشطة والخدمات القائمة والمستقبلية، بهدف تحقيق التوازن النسبي بين عناصرها المختلفة البيئية والاجتماعية والاقتصادية، ويبرز أثر الإدارة كعنصر فاعل وداعم لتحقيق أهداف التنمية والعمل على متابعتها وتدعيم استدامتها (ابراهيم، ٢٠٠٩، صفحة ٥٩٨. ٦٠٠).

إنَّ استنزاف الموارد المتاحة واستخدامها في عمليات التنمية غير المدروسة، وما تتعرض له البيئة من ملوثات انعكست على حياة الإنسان وأخذت تهدد مستقبله ومستقبل الاجيال القادمة، وهذا يتطلب التفكير بشكل كبير وفاعل من قبل الدول والمنظمات والمتخصصين، إلى ايجاد الخطط والوسائل التي تساهم في الحفاظ على موارد البيئة واستخدامها بشكل عقلاني لاسيما الموارد المتجددة، بالشكل الذي يحقق التنمية والتطور ويحفظ للأجيال القادمة ما يؤمن العيش الكريم وهو ما يعرف بالتنمية المستدامة.

وردت تسميات عديدة **للتنمية المستدامة** كالتنمية المتواصلة، والتنمية المستمرة أو القابلة للاستمرار، والتنمية (المتداعمة)، إلا أنَّها كمفهوم تعود في جذورها الأولى إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين، إذ بدأ يستأثر باهتمام علمي وفكري متجددين، وبرز في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد، الذي خُصص بأكمله للتنمية المستدامة، والصادر عام 1981 تحت عنوان الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة، ووضع تعريف محدد للتنمية المستدامة على أنَّها ((السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع

الأخذ في الحسبان قدرات وإمكانات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة "، وقد كان لصدور التقرير النهائي عام 1987 الذي حمل عنوان (مستقبلنا المشترك) بمقام الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة، فقد ورد في تقرير لجنة (بريندتلاند) التابعة للأمم المتحدة تعريف التنمية المستدامة على أنَّها: " تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة" (https://www.un.org/ar/122274) ، كما عبرت عنها تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي (مبادرات من أجل التغيير)، الذي تم تبنيه من قبل مؤتمر الأمم المتحدة (قمة الأرض) حول البيئة والتنمية والمنعقد في (ريو دي جانيرو) ١٩٩٢، والذي جاء فيه إنَّ التنمية البشرية المستدامة: هي تنمية لا تولِّد فقط نمواً اقتصادياً لكنها توزع منافعه بالتساوي، وكذلك تعيد بناء البيئة بدلاً من تدميرها، وهي تؤهل البشر بدلاً من أنْ تهمشهم، إنَّها تعطي الأولوية للفقراء وتوسع اختياراتهم وفرصهم وتسهل مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم، إنَّها تنمية موالية للفقراء وموالية للطبيعة وموالية لخلق فرص العمل وموالية للنساء وموالية للأطفال (مصطفى، ٢٠٢١، صفحة ٥).

من أجل تحقيق تنمية بيئية مستدامة، يجب أنْ تتمتع بمجموعة من المميزات والخصائص أهمها: **الاستمرارية** بمعنى الاستدامة والتواصل في التنمية، لأنَّها معيار نجاح العملية التنموية لأي مجتمع في جميع المجالات. **وتحقيق التوازن البيئي** الذي يعدُّ المعيار الضابط للتنمية المستدامة، أي المحافظة على سلامة الحياة الطبيعية، وإنتاج ثروات متجددة مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة. وهذا يقود إلى ضرورة **تنظيم استخدام الموارد الطبيعية** سواء القابلة للنفاد والمتجددة منها، بما يضمن حق الأجيال القادمة. وأخيراً **تحقيق التكامل** فالتنمية المستدامة تركز على تحقيق التكامل والتبادل بين الأهداف المختلفة لثلاثة أنظمة أساسية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) (ابراهيم، ٢٠٠٩، صفحة ٦٠٢. ٦٠٣).

التنمية الحضرية

إنَّ التحول الديموغرافي من الريف إلى الحضر أو ما يعرف بـ(التحضر) له آثار بعيدة المدى، إذ اقترن بتحولات شاملة في الاقتصاد، بالابتعاد عن الأنشطة القائمة على الزراعة إلى الصناعات والتكنلوجيا والخدمات، ومع محاولات العديد من المدن ذات الكثافة السكانية العالية من زيادة الجدوى الاقتصادية للإنفاق العام على البنية الأساسية والخدمات، وتيسير الحصول على المعارف ونشرها لدفع عجلة النمو الاقتصادي، إلا أنَّ التزايد السكاني المتسارع وضع المناطق الحضرية تحت وطأة العديد من المشكلات، حيث يعيش ١٠% من سكان الحضر في العالم في مدن ضخمة تتجاوز (١٠ مليون نسمة) وفقاً لما جاء في تقارير منظمة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومن المتوقع ان يتركز معظم النمو السكاني الحضري في

السنوات الثلاثين القادمة في مدن البلدان النامية، وبحلول العام ٢٠٥٠ سيعيش ٧٠% من سكان العالم في المدن (الموئل، ٢٠٢١، صفحة ٧).

تمثل المدن مراكز كثيفة بالسكان تزخر بالفرص كخدمات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية، إلا أنَّها في الوقت ذاته تعدُّ مركزاً تتفاقم فيه المشكلات، كالتلوث بمختلف أنواعه، وانخفاض مستوى الخدمات البلدية لاسيما شبكات الصرف الصحي، وانعدام أو ضعف تصميم نظم امدادات المياه، كما تعد ظروف السكن غير اللائق التي تتفاوت من المساكن الشديدة الاكتظاظ إلى الأكواخ والمساكن غير النظامية، أو ما يعرف بـ(العشوائيات) أمثلة للأخطار التي تحدق بسكان المدن، وغالباً ما يقطن سكان هذه الأنواع من المساكن في مناطق غير مرغوبة من المدينة، كضفاف الأنَّهار المهددة بالفيضانات أو في المناطق الصناعية، والمدينة ليست بمنأى عن الكوارث الطبيعية، فالآثار الناجمة عن مشكلات المناخ (أزمة المناخ) تمثل أخطاراً إضافية تهدد العديد من المدن لاسيما الساحلية منها، فارتفاع مستوى سطح البحر بفعل ذوبان الجليد، قد يلحق الضرر بالعديد من المدن الساحلية وبالأخص في الدول النامية، إلا أنَّ آثار المشكلة المناخية تظهر على جميع مدن العالم بشكل زيادة تواتر الموجات الحارة، والعواصف الشديدة وتلوث الهواء، فضلاً عن انتشار الأمراض المعدية، ومن الجدير بالذكر ان المدينة تعد ميداناً رحباً تتركز فيه اخطار محدقة بالصحة، إذ ان العدد الهائل والمتزايد من السكان يجعل انتشار جوائح الأمراض اكبر واسرع (الموئل، ٢٠٢١، صفحة ٨)، كتفشي أمراض الالتهابات التنفسية الحادة (SARS) عام ٢٠٠٣، و (COV-19) عام ٢٠١٩ ـ ٢٠٢٠، كل ذلك يجعل المدينة بحاجة إلى الوسائل التي تساهم بتلبية احتياجات المجتمع الحضري ومتطلباته المختلفة، وإلى إدارة قادرة على حل مشكلاته في ظل الإمكانات والموارد المادية والبشرية المتوافرة، والعمل على توظيف مجموعة من الآليات والإجراءات والتدابير لتحقيق جملة من الأهداف الرامية إلى التحكم في الظاهرة الحضرية، وتوجيهها من خلال التحكم في النمو الحضري، وحل المشكلات الحضرية، وتحسين مستوى الحياة بمختلف جوانبها، لتحقيق تنمية حضرية مستدامة، واستناداً إلى ذلك يمكن تعريف التنمية الحضرية على انها: عملية ديناميكية مستمرة شاملة وموجهة، تقوم على أساس إحداث تغيرات وتحولات هيكلية في النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الحضري، من خلال اجراءات مخططة تعمل على توظيف كل الإمكانات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة أو التي يمكن اتاحتها، بهدف تطوير المناطق الحضرية واشباع حاجاتها وحل مشكلاتها وتحقيق نهضتها وتقدمها (حسيبة، ٢٠٢٠، صفحة ٢٤٧ ـ ٢٤٩).

أهداف التنمية الحضرية

تهدف التنمية الحضرية إلى بناء مجتمع حضري نامي مواكب للتطورات، يفي بمتطلبات أفراده عن طريق ضبط نموهم وكثافتهم وتوزيعهم، ورفع كفاءة الخدمات الاجتماعية والاقتصادية، وتنظيم المجال الحضري

وتطويره، وحماية البيئة وترشيد استغلالها، وتدعيم العلاقات بين الجماعات والافراد من خلال تحقيق (حسيبة، ٢٠٢٠، صفحة ٢٩٨):

أهداف ديموغرافية/ تتمثل بتحقيق الحد الأمثل لعدد السكان في المراكز الحضرية والكثافة السكانية للمدن، وتحديد الطاقة الاستيعابية المتوقعة والممكنة لكل مدينة حسب إمكانياتها الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية بما يضمن توفير أحسن مستوى من الخدمات بأعلى كفاءة نوعية وكمية، وهذا يتطلب الحد من انتشار السكن العشوائي والنمو الحضري غير المخطط، وإعادة توزيع السكان وتنظيم الهجرة نحو المدن الكبرى وتشجيع الهجرة المعاكسة.

أهداف اجتماعية/ وتبرز في تحسين جودة الحياة الكمية والنوعية، برفع المستوى التعليمي وخفض نسبة الأمية، وتوفير الرعاية الصحية لكافة الفئات ورفع مستوى التدابير الوقائية.

أهداف اقتصادية/ وذلك بتحقيق أعلى معدلات النمو الاقتصادي بما يكفل تحسين مستويات المعيشة وتنمية الموارد البشرية، وتحسين فرص العمل لتقليل البطالة وتنظيم توزيع القوى العاملة بين مختلف الأنشطة، ورفع مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة والحد من انتشار الفقر الحضري*.

أهداف تنظيمية/ ويقصد بها تنمية وتطوير المحاور العمرانية في المدينة باتجاه الأطراف، وتنمية أقليم المدينة بتطوير الضواحي المجاورة للمدينة، وإنشاء مدن جديدة وتوفير فرص عمل فيها لاستقطاب سكان المدينة الأم.

أهداف بيئية/ بهدف حماية البيئة الحضرية ودرء الآثار السلبية المتبادلة بين السكان والبيئة، والحد من أنماط الإنتاج المعتمد على المواد غير القابلة للإدامة، وتشجيع الطاقة البديلة.

المدينة المستدامة

* الفقر الحضري: هو نوع من الفقر الناجم عن عدم كفاية الدخل اللازم للعيش في منطقة حضرية، وهي ظاهرة من الظواهر الحضرية التي اقترنت بعدة عوامل أهمها التزايد السكاني الهائل في المدن، فضلاً عن الأزمات الاقتصادية التي تؤثر سلباً على واقع السياسات التنموية التي تعنى بشؤون المدينة وتطورها العمراني، وذلك لعدم الأخذ بنظر الاعتبار الحاجات الأساسية والخطط العمرانية الموجهة للمدينة، وتجاهل كامل لأوضاع الفقراء في المناطق الحضرية، والذين يعدون جماعة اجتماعية تحتل المواقع الدنيا في النظام الانتاجي الاجتماعي للمدينة، وتوجد على هوامش الاقتصاد الحضري وتتعرض لأنواع صور التهميش. المصادر: تمرسيت فتيحة، الفقر الحضري والاستبعاد الاجتماعي في المدينة، مجلة مدينة ومجتمع، جامعة ٢٠ اغسطس ١٩٥٥، سكيكدة، الجزائر، ٢٠٢١، العدد٠، ص٢٤. وكذلك انظر: صليحة مقاوسي، الفقر الحضري اسبابه وانماطه، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨، ص ٣٧. ٣٨.

لا تقف الاستدامة على التقنين في استخدام الموارد، بل يتعدى ذلك إلى استغلال كافة المعالجات المعمارية والاستفادة من العناصر الطبيعية لتحسين بيئة المدينة وبيئة الهياكل العمرانية المقامة فيها، والمدينة المستدامة هي مدينة تحترم مبادىء التنمية المستدامة والعمران البيئي، وتعمل من أجل تسهيل أساليب العمل والتنقل ومن أجل تفعيل استهلاك الطاقات المتجددة (جبر و جاسم، ٢٠١٨، صفحة ٣٠٤) ، وهذا يتطلب إلى برامج تخطيطية تسعى إلى تحقيق بيئة حضرية مقبولة، وتوفير مساكن صحية ومريحة بتحسين نوعية الحياة في الاحياء السكنية، لاسيما الاحياء الفقيرة، وتوفير شبكات نقل تؤمن الحركة والوصول بسهولة وأمان وتكاليف أقل، وتأمين متطلبات السكان من الخدمات، وتستخدم الأساليب والطرق التي تمنع التلوث في التخلص من النفايات والمياه الثقيلة، مع تحسين المستوى المعاشي لكافة شرائح المجتمع، ومعالجة المشكلات الحضرية كافة التي تهدد الهيكل الحضري لاسيما العشوائيات التي يجب معالجتها باستخدام إحدى السياسات الحضرية المناسبة (الراوي، ٢٠١٧، صفحة ٤٢ . ٤٥)، وبذلك تتصف المدينة المستدامة بأنَّها مدينة مكتفية ذاتياً أي لها القدرة على التلبية المحلية للاحتياجات الأساسية، وتستطيع تحقيق أهداف سكانها ومؤسساتها دون ان يكون ذلك على حساب مناطق أخرى، ويساهم فيها السكان وانشطتهم الاقتصادية في تحسين محيطهم الطبيعي، كما تحافظ على كونها متجانسة اجتماعياً وثقافياً وبيئياً (الربيعي و الرشدي، ٢٠١٩، صفحة ٣٣٠)، لذا يحكمها مجموعة من المبادىء الصارمة جعلت منها نظاماً متكاملاً ملتزماً وملزماً بالحفاظ على هذه المبادىء، ومن أهمها (جبر و جاسم، ٢٠١٨، صفحة ٣٠٦ . ٣٠٧):

١. **صفر كاربون**/ أي مدينة خالية من التلوث بالاستعمال الأمثل للطاقة، واستعمال الطاقة المتجددة من أجل تقليص انبعاثات الغازات الدفيئة.

٢. **صفر نفايات**/ وذلك من خلال إعادة تدوير النفايات على اختلاف أنواعها ومنشئها، إذ يجب على الأقل إعادة استعمال ٣٠% من النفايات لاسيما كأسمدة.

٣. **النقل المستدام**/ تقليص عدد المركبات التي تستعمل المحروقات، ويجب توفير خطوط النقل الجماعي لكل التنقلات التي تزيد عن ٤٠٠م.

٤. **مواد أولية محلية ومستدامة**/ وهي مواد لها تأثير محدود أثناء نقلها، واستعمالها مواد قابلة للتدوير بنسبة ٤٠%، تُنتج محلياً بنسبة ٥٠%.

٥. **التغذية المحلية المستدامة**/ توفير مواد غذائية صحية محلية الإنتاج، على أنْ يكون أكثر من ٣٠% من انتاج المواد الغذائية يُباع في مكان إنتاجها لا يتعدى ١٠٠م أي الإنتاج يكون قرب المدن.

٦. **التسيير المستدام للماء**/ الاهتمام بالمحافظة على نوعية وكمية المياه المستهلكة في المدينة.

٧. **السكن الطبيعي والتنوع البيئي/** الحفاظ على التنوع البيئي وزيادته في البيئة الحضرية وإنشاء المساكن من المواد الطبيعية التي توفرها البيئة المحلية.

٨. **الثقافة والتراث المحلي/** تنمية الإحساس بالانتماء من خلال تثمين الأرث الثقافي والتنمية الثقافية المحلية، وتطوير استراتيجية لترسيخ الهوية المحلية من خلال تصاميم المعمارية والأشكال الحضرية والفضاءات العمومية.

٩. **الانصاف والتنمية الاقتصادية/** ترقية العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية المحلية، بتوفير ما لا يقل عن ٢٥% من المساكن الاجتماعية* .

١٠. **نوعية الحياة والرفاهية/** تحسين الشروط الصحية وشروط الرفاهية للسكان القاطنين والوافدين لأغراض العمل أو الترفيه.

المبحث الثاني/ واقع الاستدامة الحضرية في المدينة العراقية

إنَّ الأزمات التي تعرض لها العراق لاسيما بعد العام ٢٠٠٣، وما تمخض عنها من عمليات عسكرية وانفلات امني، وما تلاها من أحداث عديدة يأتي في مقدمتها الموجات الإرهابية التي تعرضت لها العديد من المدن العراقية، كل ذلك حال دون الاستمرار في نهج التنمية المستدامة، فقد كان لهذه الظروف تأثير مباشر على مؤشرات التنمية في العراق، من خلال عسكرة الاقتصاد، وتدمير خدمات البنى التحتية، والخدمات المجتمعية كالتعليم والصحة والثقافة، فضلاً تدهور واسع في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتعمق في مظاهر التردي والترهل إلى الحد الذي أفقد المجتمع العراقي سمات المجتمع المتحضر، لذا فالاستدامة في العراق لا تزال رهينة بانطلاق تنمية بشرية بمؤشراتها الصحية والتعليمية، وهي بحاجة إلى المزيد من الجهود بهدف تأسيس لثقافة تنموية مستدامة قائمة على التخطيط والتحليل العلمي (الشامي و نوري، ٢٠١٩، صفحة ٢٥٠).

إنَّ امتلاك العراق لثروة نفطية يوفر فرصة لتحقيق استدامة بيئية وحضرية، من خلال الاعتماد على عوائد الصناعة النفطية في تنمية القطاعات المختلفة، كالصناعة، والزراعة، والبنية التحتية، والخدمات، إلا أنَّها تتطلب تظافر جهود مؤسسات الدولة والتدخل المباشر من قبلها لاسيما في المراحل الأولى، والاعتماد على

* أي مساكن مستأجرة قد تملكها– وتديرها– الدولة أو المنظمات غير الربحية أو كليهما، ويهدف عادة إلى توفير سكن ميسور التكلفة. يُقنّن الإسكان الاجتماعي بشكل عام من قبل الحكومة من خلال أشكال اختبار الوسائل أو من خلال التدابير الإدارية للاحتياجات السكنية

أحدث الوسائل التكنلوجية، واتباع إدارة معاصرة قادرة على تحريك مسارات التنمية باتجاه الأهداف من خلال الاستثمار الأكفأ للموردين البشري والمادي (الشامي و نوري، ٢٠١٩، صفحة ٢٥١).

التحديات التي تواجه مدينة بغداد

تعرضت بغداد ولا تزال للعديد من الأزمات والمشكلات ذات البعد الأفقي والعمودي، فالفساد وضعف الجانب الأمني، وعدم كفاءة تخصيص الموارد وهدرها وريعية الاقتصاد، جميعها تمثل أسباباً لتدني مؤشرات التنمية البشرية، واتساع عمق الفجوة التنموية والمكانية، وانخفاض جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وغياب منهج الحق في التنمية (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠٢١، صفحة ٩٤)، كما ساهم تضخم حجم المدينة في تفاقم مشكلاتها، وشكل عائقاً أمام تنفيذ خطط التنمية الحضرية، وتحقيق مبادىء التنمية المستدامة، إذ تعاني مدينة بغداد من ارتفاع في عدد السكان بالمقارنة مع محافظات ومدن العراق الأخرى، فقد شكلت محافظة بغداد ٢١% من مجموع سكان العراق حيث يعيش فيها ما يزيد عن ٨.٧ مليون نسمة حسب تقديرات وزارة التخطيط العراقية لسنة ٢٠٢٣، منهم ٨٧.٥% في المناطق الحضرية و ١٢.٥% في الريف، وقد أنفردت مدينة بغداد بعدد سكان تجاور ٧.٦ مليون نسمة لسنة ٢٠٢٣ أي حوالي ١٧% من حجم سكان العراق، وتبقى الزيادة التي تشهدها مدينة بغداد في عدد السكان ضمن معدلات النمو الطبيعية في العراق والبالغة ٢.٦% (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠٢٤)، إلا أنَّها معدلات عالية عالمياً، ترفع سقف التوقع المستقبلي لعدد السكان في المدينة إلى ١١.٤ مليون نسمة بحلول العام ٢٠٣٠، وقد ترتب على ذلك:

١. ازدياد الطلب على الغذاء والطاقة والمساكن ومختلف المرافق الخدمية من قبل السكان، تسبب زيادة الضغط على البنية التحتية الأساسية للمدينة وكفاءتها واستيعابها، إلى جانب الضرورة الحيوية للتخلص من النفايات مما يؤدي إلى تدهور البيئة ونقص الموارد، إذ تبلغ نسبة السكان المخدومين بخدمات جمع النفايات ورفعها يومياً ٦٥.٧% من اجمالي السكان، إلا أنَّها تتباين بين الريف والحضر حيث ترتفع في المدن إلى ٩١.٣% وتنخفض في المناطق الريفية إلى ٧٥% (التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة في العراق، ٢٠١٩)، وذلك لأنَّ المؤسسات البلدية تعد غير مسؤولة عن تقديم خدماتها إلى القرى والأرياف خارج الحدود البلدية حسب قانون إدارة البلديات المعدل ذي الرقم ١٩٥ لسنة ١٩٦٥ (الجهاز المركزي للاحصاء، ٢٠١٠)، إلا أنَّ الأُسر لا تزال تواجه مشكلات جدية في عملية التخلص من النفايات المنزلية، وبحسب نتائج مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق لعام ٢٠١٨، فإنَّ ٥٣% فقط من الأُسر يتم رفع نفاياتها من قبل البلدية، و٢٥% من الأُسر تتخلص من نفاياتها برميها خارج المنزل، و١٣% يتم حرقها، و٨% فقط يتم التخلص منها في حاويات مخصصة لها (التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة في العراق، ٢٠١٩).

٢. أدى ارتفاع معدل نمو السكان إلى تزايد الطلب على الموارد الطبيعية واستنزافها، وزيادة معدلات التلوث، فقد ساهم تلوث المياه الناتج عن وقوع العديد من الأنشطة البشرية على نهر دجلة، والتي تقوم بتصريف مياه الصرف الخاصة بها مباشرةً اليه، وبالدرجة الأساس الأنشطة الزراعية والصناعية والخدمية، إلى تلوث مياه الشرب المعتمدة على النهر كمادة خام، ففي مجال النشاط الزراعي يلاحظ تصريف كميات كبيرة من مياه المبازل التي تتجمع من جراء إرواء الأراضي الزراعية، وفي الغالب مشبعة بالأسمدة والمبيدات الزراعية والتي تصل إلى أكثر من (٤.٥ ملغرام/ لتر)، فضلاً عن الأملاح التي تنتج عن غسل الأراضي الزراعية المالحة والتي تصل نسبتها إلى ٢٠%، أي يطرح أكثر من (٢ مليار/م^{٣}) سنوياً، أما النشاط الصناعي فتتميز مدينة بغداد بوجود أعداد كبيرة من المصانع والمعامل الواقعة على جانبي النهر داخل بغداد، وهذه المشاريع تصرّف مياهها إلى المجاري العامة والأراضي الزراعية ومنها إلى النهر، ومعظمها تحتوي على مخلفات من مواد معدنية ومواد عضوية غير قابلة للذوبان مع مواد سامة وقاتلة، ويبلغ عدد المنشآت الصناعية التي تصّرف مياهها إلى نهر دجلة ٢١ منشأة، يفتقر أكثر من نصفها إلى وحدات معالجة، ويبلغ تصريفها من المياه الملوثة (٥٦٨٩م^{٣}/ساعة)، منها ١٨ منشأة تتخلص من مخلفاتها ومياهها الملوثة في المجاري ومنها إلى النهر، ويبلغ مجموع ما تتخلص منه (٦٣.٤ م^{٣}/ساعة) (تمن، ٢٠١٨، صفحة ١٨٥ . ١٨٦) ، فضلاً عن أنَّ مياه الصرف الناجمة عن التجمعات السكانية تحتوي على نسبة عالية من الفوسفات والأحياء المجهرية، وتصريفها دون معالجة إلى النهر جعلها تشكل عاملاً مساهماً في تلوث المياه، وتساهم المستشفيات والمراكز الصحية غير المجهزة بوحدات معالجة بارتفاع معدلات تلوث المياه، فمدينة الطب على سبيل المثال تسرب مخلفات أكثر من ١٠٠٠ حالة مرضية يومياً، من محاليل كيميائية، ومواد غير ذائبة، ومواد كيميائية، وكميات كبيرة من المضادات الحيوة والأدوية وعلاجات الأورام الخبيئة وغيرها، إذ إنَّ التصريف النهائي للمخلفات السائلة يكون إلى شبكة المجاري التابعة إلى مجمع مدينة الطب، عن طريق أنبوبين كبيرين إلى محطة الأمطار غير النظامية ومنها إلى النهر مباشرةً، بعد اختلاطها مع المياه القادمة من المناطق القريبة إلى المحطة ذاتها عبر شبكة المجاري (فاضل، ٢٠٢٢، صفحة ٣٠٢).

تتداخل عوامل أخرى تساهم في تلوث مياه الشرب يأتي في مقدمتها انخفاض كفاءة محطات التصفية والتعقيم لافتقارها إلى الادوات الاحتياطية، وحدوث عطلات مستمرة في مضخات دفع الشب، وتوقف اجهزة ضخ الكلورين بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وعدم توفر الملاكات الفنية الكافية والمدربة لتشغيل وادامة محطات التصفية، اختلاط وتداخل المياه الجوفية والمياه الثقيلة مع مياه الشرب نتيجة التكسرات الموجودة في الشبكة، لاسيما في الأحياء السكنية القديمة من مدينة بغداد، وغيرها من الأسباب المتعلقة بضعف الجانب الإداري (تمن، ٢٠١٨، صفحة ١٨٨).

من اشكال التلوث الأخرى التي تعاني منها مدينة بغداد هو ارتفاع معدلات تلوث الهواء الناتجة عن زيادة تراكيز المواد العالقة والعناصر الثقيلة الضارة، بفعل عوادم السيارات، وانتشار الورش الصناعية، ومولدات الطاقة الكهربائية في المناطق السكنية، إذ تتجاوز معدلات تراكيز الرصاص (pb) الحد المسموح به عالمياً ومحلياً والبالغ (٠.٠٥/مايكروغرام/م^{٣}) في معظم مناطق مدينة بغداد، فعلى سبيل المثال بلغت هذه التراكيز في مدينة الصدر(١.٣/مايكروغرام/م^{٣})، وكذلك الحال بالنسبة إلى الخارصين (الزنكZn) والتي يبلغ الحد المسموح به (٥/مايكروغرام/م^{٣})، في حين سجلت أدنى مستوياتها (٨.٧٦/مايكروغرام/م^{٣}) في الراشدية لأنَّها منطقة زراعية في حين تراوحت بين (٢١.٥ ـ ٢٩/مايكروغرام/م^{٣}) في الاعظمية ومدينة الصدر على التوالي، كما تجاوزت معدلات الكادميوم (cd) في هواء المدينة عن الحد المسموح به والبالغ (٠.٠٥/مايكروغرام/م^{٣}) في الصالحية في وحدة بلدية الكرخ (٢.٥٦/مايكروغرام/م^{٣})، في حين ان أعلى المعدلات سجلت خارج حدود أمانة بغداد في الزعفرانية وبلغت (٢.٩/مايكروغرام/م^{٣}) لتوفر جميع مسببات التلوث بهذه المادة لاسيما احتكاك إطارات السيارات بالشوارع والمسببة لتطاير هذه المادة، أما معدلات الكروم (cr) كذلك تجاوزت الحد المسموح به والبالغ (٠.٠٥/مايكروغرام/م^{٣}) وفي جميع مناطق بغداد عدا مناطق حزام بغداد، إذ بلغت أعلى مستوياتها في (١.٦٥ و ١.٥٦ /مايكروغرام/م^{٣}) في مناطق العبيدي والسيدية (صالح، ٢٠٢٣، صفحة ٥٨١ . ٥٨٤)، كل ذلك أدى إلى تدهور البيئة الحضرية، فقد تصدرت مدينة بغداد المرتبة الأولى عربياً وحلّت بالمرتبة الـ١٣ عالمياً بين المدن الأكثر تلوثاً، لتنضم إلى الفئة القصوى لبيانات PM2.5 ، وتسجل متوسط ٨٦.٧، متجاوزة أكثر من ١٠ أضعاف القواعد الإرشادية التابعة لمنظمة الصحة العالمية (مقال على الانترنيت، ٢٠٢٤)، كما هو مبين في الشكل (١)

شكل (١)

المدن العربية الأكثر تلوثاً لعام ٢٠٢٢

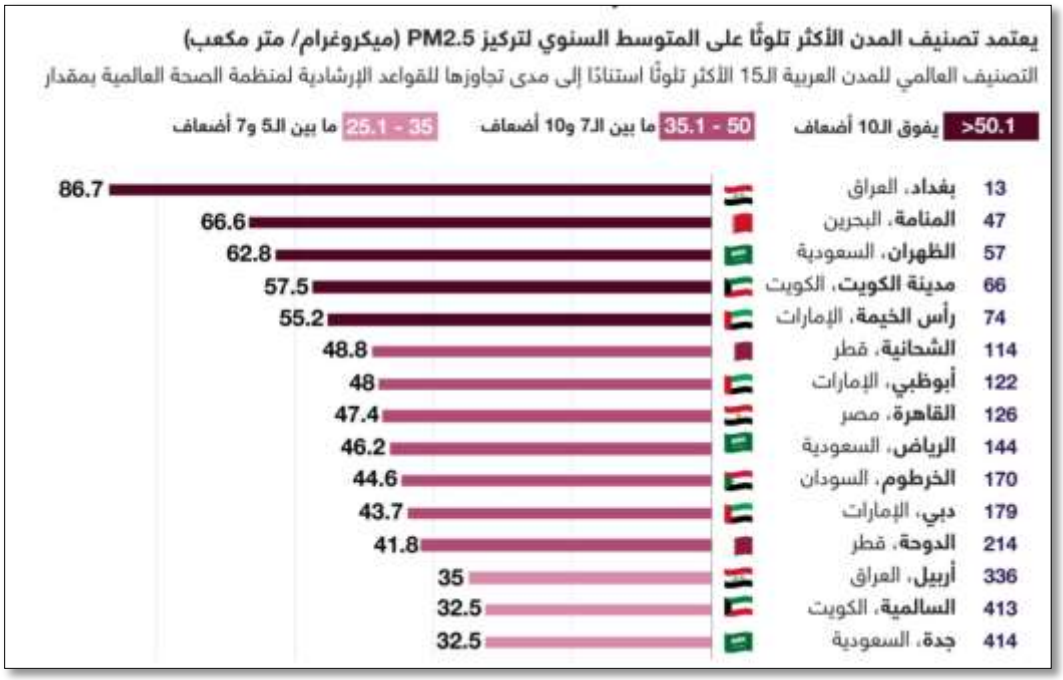

٣. التغير في استعمالات الأرض ونشوء الاستخدام العشوائي للأرض ولمختلف الأنشطة، لاسيما مناطق السكن العشوائي، فخلال العقدين الأخيرين برزت ظاهرة التوسع غير القانوني على المناطق الزراعية المحيطة بالمدينة، ففي عموم العراق يوجد ٣٦٨٧ تجمع عشوائي يتركز ثلثها في مدينة بغداد أو ما يقارب ١٠٢٢ تجمع (ابراهيم، ٢٠٠٩، صفحة ٦٠٣).

٤. قوة التحديات وتنوع الأزمات من ازمة صحية إلى اقتصادية ومالية تأثير واضح في ظهور العديد من المشكلات الديموغرافية أبرزها:

أ . ارتفاع نسبة الفقر* في بغداد إلى ١٧.٩% ومع أنَّه أقل من المؤشر الوطني ٢٠.١% (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠٢١، صفحة ٩٤)، إلا أنَّه أعلى من نسبة الفقر العالمية البالغة ٨.٤% لسنة ٢٠٢٢ (https://www.un.org/ar/observances/day-for-eradicating-poverty، ٢٠٢٤).

ب . ارتفاع نسبة البطالة ٩.٣% مع انه أقل من المؤشر الوطني البالغ ١٣.٨%، إلا أنَّها تشكل بين الشباب نسبة ١٥.٧% وهو أقل من المؤشر الوطني ٢٤.٢% (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠٢١، صفحة

* يعرف الفقر المدقع بأنَّه العيش على أقل من ٢.١٥ دولار للشخص الواحد في اليوم وفقاً لمعيار القوة الشرائية لعام ٢٠١٧.

٩٤)، ومع ذلك تعد مرتفعة بالمقارنة مع نسبة البطالة عالمياً لسنة ٢٠٢٣ والتي تتراوح بين ٤.٥% في الدول مرتفعة الدخل و ٥.٧% في الدول منخفضة الدخل (منظمة العمل الدولية، ٢٠٢٤).

جـ . ارتفاع معدل وفيات الاطفال الذي بلغ ٢٤.١ لكل ١٠٠٠ طفل، وهو أعلى من المؤشر الوطني البالغ ١٩.٦ حالة، وارتفاع نسبة وفيات الأمهات ٣٥.٨ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ وهو أعلى من المؤشر الوطني البالغ ٣١.٥ حالة.

د. تداعيات الأثر في المؤشرات التعليمية أقل حدة فقد بلغت نسبة الأمية ٧.٥% ارتفعت عند الإناث إلى ١٠.٤% وهي أعلى من الذكور، ومع أنَّ معدلات الالتحاق الصافي في التعليم بلغ ٩٨% للمرحلة الابتدائية إلا أنَّه يأخذ بالتناقص في مراحل التعليم الأخرى إذ بلغ ٦٩% في التعليم الثانوي (اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، ٢٠٢١، صفحة ٩٤).

٥. تعاني مدينة بغداد من اختناقات مرورية نظراً لعدم الرقابة على أنواع المركبات الداخلة في الحركة، مع زيادة في عدد المركبات العاملة في المدينة، بشكل لا ينسجم وحجم الشوارع وطاقتها الاستيعابية، وعدم اللجوء إلى نظام (التسقيط) مما جعل من شبكات المرور العامة ضعيفة الاداء، يرافق ذلك تكدس مؤسسات النشاط الاقتصادي التجارية والشركات والمصانع في المدينة الأمر الذي يسبب ضغطاً على قطاع النقل (عبدالله، ٢٠٢١، صفحة ٩٣٦)، وتعد مشكلات النقل من أهم المشكلات التي تعاني منها المدينة، وكي تؤدي المدينة وظائفها لابد لها من شبكة من المواصلات الداخلية جيدة ورخيصة وطرق تربطها بضواحيها وبالمدن الأخرى.

المبحث الثالث/ تحقيق التنمية الحضرية في مدينة بغداد

يجب الفهم أنَّ الحصول على نمط حياة حضرية توفر أرقى المعايير الدولية من حيث مستوى العيش والصحة والأمن، يتطلب التضحية بامتيازات مهمة يأتي في مقدمتها الحرية الفردية، بمعنى وجود قيود على تحركات السكان بما يتعلق بالمحافظة على البيئة، ومن أمثلة المدن التي حققت هذه المعادلة (حرية فردية أقل مقابل أرقى معايير العيش العالمي) مدينة سنغافورة، حيث تراقب الحكومة المواطنين عن كثب لضمان عدم اضرارهم بالمجتمع، كالتحقق من عدم وجود مياه راكدة داخل اوعية النباتات في كل بيت، للتأكد من عدم تكاثر البعوض الناقل للأمراض، وتعمل مستشعرات فائقة التقنية على قياس حركة المرور في الشارع والحرارة المنبعثة من كل المباني وما تلقيه من ظلال، وكذلك الحال في المدن الالمانية حيث تضع الحكومات المحلية قواعد وقوانين لحماية البيئة الحضرية، كتحديد احجام واعمار الاشجار التي يسمح أو لا يسمح للسكان بقطعها داخل ممتلكاتهم، وقوانين تخص اشكال والوان القرميد المستخدم في البناء، ونمط البناء

المتبع لتشييد المنازل (دايموند، ٢٠١٩، صفحة ١٣. ١٤)، للمحافظة على طابع معماري محلي وبالتالي التقليل من مظاهر التلوث البصري.

ومن أجل معالجة المشكلات والأزمات التي تعاني منها مدينة بغداد، وجب التوجه نحو تحقيق تنمية حضرية والحرص على استدامتها، من خلال الوصول إلى مبادىء التنمية المستدامة آنفة الذكر، ويتم تحقيق ذلك من خلال:

١. النهوض بالواقع الخدمي للمدينة

تأتي الخدمات البلدية في مقدمة النشاطات الخدمية الواجب الاهتمام بها لمواجهة مشكلة تكدس النفايات للوصول إلى أدنى مستوياتها، إذ لاتزال بغداد تعاني من تراكم النفايات في أغلب الشوارع الرئيسة، وحتى الفرعية، فضلاً عن ازدياد هذه الظاهرة في المناطق الشعبية، لتصبح عبارة عن مستنقعات للتلوث، وتترك المخلفات آثاراً بيئية ضارة على المدينة في حال الحرق أو الطمر ـ وإنْ كانت المَطمَرة بعيدة عن المدينة ـ هذه المخلفات تؤدي إلى تلوث الهواء حيث تضيف نسبة ١% من الغازات الدفيئة في الجو، وهي نسبة ليست قليلة، وتحديداً غاز الميثان، حتى وإنْ تم حرقه فيؤدي إلى توليد غاز الكربون بالإضافة إلى غازات أخرى ضارة، وإذا تم طمر النفايات فذلك يؤدي إلى توليد غاز الميثان (independentarabia.com, 2024).

أفضل الحلول لمعالجة هذه المشكلة هو فرز المخلفات، الذي يعد الحل الأمثل للمواد البلاستيكية والمواد العضوية والمواد الثقيلة وغيرها، وحين يتم الفرز يمكن إعادة تدويرها والاستفادة منها في مجالات أخرى، مع أننا لم نصل إلى هذه المرحلة من المعالجات، ولكن لا بد من اللجوء اليها لتحقيق مبدأ (صفر نفايات).

ويعد توفير المياه الصالحة للشرب كماً ونوعاً من أهم أهداف التنمية الحضرية، ويلاحظ ان متوسط نصيب الفرد الواحد من المياه الصالحة للشرب لسكان مدينة بغداد تصل إلى (٤٨٤ لتر/ يوم)، وهو أقل من نصيب الفرد الواحد الذي حددته منظمة الصحة العالمية والبالغ (٧٥٠ لتر/ يوم) (الساكني و سوسن، ٢٠٢٤، صفحة ٢٦١)، الأمر الذي يحتم زيادة متوسط نصيب الفرد من خلال إنشاء مشاريع ماء كبيرة وتوسيع المشاريع القائمة وإعادة تأهيلها، ومع ان هذه الاجراءات كانت ضمن خطة دائرة ماء بغداد، والتي حددتها السياسات الإدارية الجديدة بعد العام ٢٠٠٣، إلا أنَّ العديد من هذه المشاريع تلكأت بفعل الأزمات السياسية والاقتصادية، وتعرض البلاد إلى موجات من الارهاب والتهجير، كما ان عدد السكان الكبير الذي تنفرد به مدينة بغداد، يعد سبباً في انخفاض نصيب الفرد من المياه، ومن جهة أخرى هناك عجز في توفير المياه المأمونة للسكان، لتعرض المصدر الرئيس للمياه الخام والمتمثل بنهر دجلة إلى ارتفاع في معدلات التلوث، يقابلها انخفاض كفاءة مشاريع التصفية وبالتالي انتاج مياه غير مطابقة للمواصفات، الأمر الذي يتطلب

جهوداً كبيرة من قبل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لمتابعة دقيقة وصارمة لعمليات التنقية والتعقيم لمياه الشرب، من أجل تحقيق مبدأ (المحافظة على كمية ونوعية المياه المستهلكة في المدينة)

٢. النهوض بالواقع الاقتصادي للمدينة

يمثل الجانب الاقتصادي عنصراً رئيساً من العناصر التي يرتكز عليها فهم ما يدور في المدينة؛ لأنَّ التركيب الاقتصادي للمدينة يعد مسؤولاً مسؤولية حيوية عن تكوين المدينة وبنائها، كما يشترك في ممارستها لوظائفها، فضلاً عما يسهم به من توجيهٍ لحركة السكان نحو فرص العمل الأكثر والأجور الجيدة، فالمدينة بذاتها تعتبر منظومة حضرية متفاعلة دائما، تنتج نمطاً له عوامله ومسبباته وتأثيره الديناميكي في توزيع استعمالات الأرض المختلفة، وان تغيير موقع اي فعالية سيؤثر بالتالي على المواقع الأخرى، وإذا ما أُريد تحقيق رفع مستوى المعيشة لأكبر عدد من السكان كهدف اساسي، فأنَّ هذا يقتضي زيادة توفير فرص العمل، وبما ينعكس على حدوث تبدلات كبيرة في الهيكل الاجتماعي والاقتصادي، وإنشاء المشاريع الصناعية والخدمية ضمن محيط بغداد، مع التأكيد على سهولة الوصول بين المدينة وأطرافها (الكناني، ٢٠٠٨، صفحة ٥ . ١٦).

٣. تخطيط عمراني لحماية البيئة ومعالجة مشكلة العشوائيات

إنَّ التخطيط العمراني يهدف إلى الاهتمام بالتنظيم الشامل للمدينة، لإيجاد بيئة حقيقية متكاملة للإنسان، ويتم التخطيط على مرحلتين، الأولى المخطط العمراني العام، والثانية المخططات التفصيلية التي تدخل تفاصيل مختلفة الاجزاء في المدينة، والتي حدد لها المخطط العام صفة عمرانية، وتتكون الابعاد العمرانية للتخطيط العمراني من عدة أمور يجب مراعاتها، يأتي في مقدمتها **الموقع** سواء كان ذلك تحديد موقع المدينة الجديدة، أو موقع توسع المدينة القائمة بالفعل، وفي كلا الحالتين يجب اختيار الموقع من الجهة التي تهب منها الرياح السائدة، وان تكون قريبة من مناطق الإنتاج أو الخدمات. ثم تحديد **المناطق الإنتاجية** والتي يتم اختيارها بناءً على دراسة تفصيلية لجميع أنواع الملوثات، التي تنتجها الصناعة القائمة أو المزمع اقامتها، وتأثيرها على حياة السكان، والبيئة المحيطة بالمدينة. وتحديد **المناطق السكنية** التي يجب مراعاة توفيرها لمتطلبات الحفاظ على الصحة العامة، وأنْ تكون الأراضي المختارة لها بعيدة عن مصادر التلوث البيئي، وأنْ لا تؤثر المناطق السكنية نفسها سلباً على المناطق المحيطة بها. وأخيراً الاهتمام **بالمناطق السياحية**، على اعتبارها صناعة استراتيجية لها دورٌ فعّال في تحسين الميزات التنافسية العامة للاقتصاد الوطني، كتنمية المهارات والمعارف للموارد البشرية، وتحسين البيئة الاقتصادية، والحفاظ على التراث الوطني، وبالإمكان الاعتماد عليها في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة، والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نمواً من جهة،

ومن جهة ثانية تساهم السياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (ابراهيم، ٢٠٠٩، صفحة ٦٠٧).

يترتب على النمو السكاني المتسارع في المدن الكبرى لاسيما مدينة بغداد آثار متعددة أهمها، تضخم المدينة، عدم وضوح تصنيف التجمعات السكانية الحضرية، وانتشار ظاهرة العشوائيات، وعليه يجب تطوير النظام السكني والمناطق غير المشغولة، وإعادة توزيع المباني الحكومية المختلفة، وحماية المناطق الطبيعية والمحافظة على المساحات الخضراء، وعدم توسع المناطق السكنية باتجاه الأراضي الزراعية والمشجرة والمروية، والحفاظ على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة وحمايتها بشكل مستدام كونها مصدر حياتي واقتصادي مهم، ومن أجل تحقيق احتياجات الحيز العمراني للمدينة، وجب معالجة ارتفاع الاسعار وتقسيم وبيع الأراضي والعقارات نتيجة لتوسع المدينة، وتحسين البيئة العمرانية للمناطق المتدهورة وتوفير مساحات كافية لتغطية متطلبات التنمية (ابراهيم، ٢٠٠٩، صفحة ٦١٨ . ٦٢٨).

٤. تقليل انبعاث الغازات وتحقيق نقل مستدام معالجة مشكلات المرور

من أجل التقليل من انبعاثات الغازات الملوثة يفترض الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة كالرياح من خلال اعتماد توربينات الرياح، ولأنَّها تحتاج إلى مساحات واسعة لنشرها، فأفضل الأماكن لتواجدها أطراف المدينة، والشمس من خلال الالواح الشمسية، ومن الممكن استخدامها فوق اسطح المباني، واعتماد الغاز الحيوي الذي يتم انشاؤه من خلال مياه المجاري، فضلاً عن اللجوء إلى التقليل من استخدام مكيفات الهواء والتي تتسبب بطلب هائل على الطاقة الكهربائية، واعتماد انظمة التهوية الطبيعية، والوان الاسطح الباهتة، مع زيادة المساحات الخضراء ضمن الحيز المكاني للمدينة، من خلال زراعة الاشجار، وهذه الاجراءات تقاوم ما يعرف بتأثيرات (الجزيرة الحرارية)، والذي تسببه كثرة المباني الكونكريتية والأسفلت، الأمر الذي يجعل المناطق الحضرية أكثر دفئاً من المناطق الريفية والمناطق المحيطة بها بأكثر من ٦ درجات مئوية.

وتعد وسائل النقل المسبب الرئيس لانبعاث الغازات الملوثة لاسيما ثنائي أُوكسيد الكاربون، وإنَّ تقليل معدلاتها يتطلب تحسين وسائل النقل العام، وزيادة حركة المشاة لتقليل انبعاثات السيارات، وهذا يدفعنا إلى ضرورة اتباع نهج مختلف في تخطيط المدينة، كزيادة البنية التحتية لركوب الدراجات داخل المدن، وتقليل عدد السيارات لتقليل انبعاثاتها من الغازات، واعتماد نظام النقل العام، والمباشرة بمشروع المترو والقطارات الداخلية، كونها من الوسائل التي لا تتأثر باكتظاظ الطرق، وتنقل اعداد كبيرة من السكان بمدد زمنية قصيرة.

٥. مدينة ايكولوجية

يشهد نمو المدن والمناطق الحضرية وتوسعها زيادة كبيرة في أعداد السكان الحضر، وبالتالي زيادة الضغط على موارد الأرض الطبيعية ومنها الأراضي الزراعية، لذا تشكل الزراعة في المناطق الحضرية أحد

أهم الاستراتيجيات الفعّالة لتحقيق الاستدامة الحضرية والاكتفاء الذاتي للمدن، في توفير احتياجات السكان الغذائية، إضافة إلى المنافع الأخرى المترتبة على زيادة المناطق الخضراء لاسيما على المناخ وتقليل التلوث، إنَّ إضافة المساحات الخضراء إلى الأحياء بما في ذلك الحدائق المجتمعية، والمزارع الحضرية والتي توفر فوائد اجتماعية وصحية واقتصادية وبيئية، وان تحويل المناطق الشاغرة إلى مناطق خضراء مغطاة بالمزروعات لها دور حيوي في معالجة المياه وإعادة استعمالها، وتقليل من انبعاثات الغازات الملوثة، وتوفير الطاقة وتقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري، ومن جانب آخر توفر أطعمة عضوية طازجة لسكان المدينة (لفتة و ثامر خلف عتيوي، ٢٠٢١، صفحة ٧٧ . ٧٨).

تمتلك مدينة بغداد إمكانات كبيرة في مجال الزراعة الحضرية نظراً لامتلاكها مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، ووجود نهر دجلة، وكانت المدينة حتى منتصف القرن العشرين مكتفية ذاتياً من المنتجات الزراعية، ثم بدأ الزحف العمراني المرافق لتوسع المدينة علة حساب الأراضي الزراعية، مما أدى إلى تقلص وتراجع الزراعة الحضرية، وبرزت هذه الظاهرة خلال العقد الأخير من القرن العشرين والسنوات اللاحقة من القرن الحادي والعشرين إذ بلغت ذروتها في الوقت الحالي، وتتوزع المساحات الخضراء ومناطق الزراعة الحضرية في مدينة بغداد على عدة اشكال منها (لفتة و ثامر خلف عتيوي، ٢٠٢١، صفحة ٨٦):

١. المناطق الخضراء العامة المخصصة للسكان واستعمالها عام ومفتوح للجميع كالحدائق والمتنزهات، وبالإمكان الاستفادة منها بزراعتها بالأشجار المثمرة كالنخيل واشجا الفاكهة.

٢. الحدائق الخاصة ضمن الدور السكنية ويتحدد الحيز المكاني الذي تشغله وفق مساحة الأرض، وحتى العقد الأخير من القرن العشرين، كان السكان يستغلون مساحات من هذه الحدائق لزراعة النخيل واشجار الفاكهة والخضراوات، ثم أخذت العديد من الدور السكنية في أغلب مناطق مدينة بغداد بالاستغناء عن الحديقة الخاصة، إما بإشغالها ببناء إضافي يضاف إلى الدار السكنية لتستوعب الأعداد المتزايدة من أفراد الأُسر، أو تحويلها إلى نشاط تجاري لزيادة دخل الأُسرة، وإما بتحويلها بالكامل إلى وحدة سكنية اضافية باقتطاعها وبيعها أو تأجيرها وهو ما يعرف (المشتمل)، أو تحويلها إلى محلات تجارية.

٣. المساحات الزراعية والتي تشمل البساتين المنتشرة في القسم الشمالي من المدينة على ضفتي نهر دجلة، وفي القسم الجنوبي من المدينة على جانبي نهر الخير، وفي القسم الجنوبي الشرقي على امتداد نهر ديالى، وفي غرب المدينة، وهذه البساتين تتعرض اليوم للتجريف وزحف الاستعمال السكني عليها.

٤. الحزام الأخضر الذي تم اقتراحه في المخطط الانمائي الشامل (بول سيرفس) عام ١٩٧٣، في المنطقة المحصورة بين حدود العمران وحدود أمانة بغداد، لتشكل منطقة عزل للمدينة، إضافة إلى الدور البيئي في التخفيف من حدة العواصف الترابية، وقد توقف تنفيذ المشروع لعدم وجود الاهتمام الكافي، وللظروف التي

مر بها العراق خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وشحة الموارد المائية، وضعف القوانين في مواجهة ومنع التجاوزات على الأراضي المزروعة منه خلال العقدين الأول والثانية من الالفية الثالثة.

إنَّ زيادة السكان بفعل الزيادة الطبيعية وعامل الهجرة إلى المدينة، وزيادة متطلباتهم ولّد نمواً عمرانياً عشوائياً غير مخطط تجاوز على التصميم الأساس للمدينة والمساحات المخصصة للحزام الأخضر والأراضي الزراعية، حيث بلغت مساحة الأراضي المتجاوز عليها حتى العام ٢٠٠٩ حوالي (١٢٣٣١) دونم، فضلاً عن تغيير جنس الأراضي من زراعية إلى سكنية وبصورة رسمية بنسبة ٦٦.٣% في العام ٢٠٠٧، مما أدى إلى انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية إلى ٠.٤٩م^{٢}/فرد، وهو أقل المعايير العالمية المعمول بها، وعند مقارنة مساحة الأراضي الزراعية مع مساحة المدينة نجدها في انحسار مستمر منذ السبعينيات من القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، حيث شكلت مساحة الأراضي الزراعية ٧٥.٤% من مساحة المدينة للمدة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩ في حين بلغت ٣٩.١% للمدة ٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠ (فرج، ٢٠١١).

إنَّ نظام الزراعة الحضرية وتوزيع المساحات المزروعة بأنواع الإنتاج الغذائي داخل المدينة وحولها، يختلف عن نظام الزراعة الريفية، لأنَّها مدمجة في النظام الاقتصادي والايكولوجي الحضري، وتتفاعل مع النظام البيئي الحضري، من خلال استخدام المواد الحضرية مثل النفايات العضوية كسماد، ومياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض الري، فضلاً عن استخدام السكان كعمالة لهذا النشاط.

هناك العديد من الدوافع لإنشاء الزراعة الحضرية، في سياق إنشاء مدن مستدامة، فإنَّ هذه الطريقة في زراعة الأغذية توفر الطاقة في نقل المواد الغذائية اللازمة للسكان، وتوفر الكلفة كونها قريبة من المستهلك، وكي تكون طريقة ناجحة للنمو الغذائي المستدام، يجب على المدينة تخصيص مساحة مشتركة للحدائق أو المزارع المجتمعية إضافة إلى مناطق مشتركة لسوق المزارعين.

النتائج والتوصيات

من خلال دراسة الواقع الحضري لمدينة بغداد برزت عدة نتائج مهمة تتعلق بالتحديات والفرص في مجال التنمية الحضرية يأتي في مقدمتها:

البنية التحتية: هناك حاجة ملحة لتحسين البنية التحتية في بغداد، بما في ذلك شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، حيث تعاني أغلب المناطق في المدينة من نقص هذه الخدمات الأساسية مما يؤثر سلباً على جودة الحياة للسكان.

النقل والمرور: تعاني بغداد من ازدحام مروري كبير نتيجة لزيادة عدد السيارات ونقص التخطيط الجيد لشبكات الطرق، هذه الظاهرة تؤدي إلى التلوث البيئي وتأخير في التنقل اليومي للسكان.

التلوث البيئي: تعد مستويات التلوث في بغداد مرتفعة، خاصة فيما يتعلق بتلوث الهواء والمياه، مما يؤثر على الصحة العامة ويرفع معدلات الأمراض المرتبطة بالتلوث البيئي.

التخطيط الحضري: إنَّ التخطيط الحضري الجيد يمكن أنْ يساهم في تحسين توزيع الخدمات وتقليل الفجوات بين المناطق المختلفة، فهناك حاجة لتطوير استراتيجيات تخطيط حضري مستدامة تأخذ في الاعتبار النمو السكاني السريع والتحديات البيئية.

الاقتصاد المحلي: تعاني المدينة من ارتفاع بمعدلات البطالة والفقر، وانخفاض المستوى المعيشي لشريحة كبيرة من السكان، لذا فأنَّ تعزيز الاقتصاد المحلي من خلال جذب الاستثمارات وخلق فرص عمل جديدة، تعد واحدة من أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها تنمية البيئة الحضرية.

الحفاظ على التراث الثقافي :بغداد مدينة ذات تاريخ عريق وتراث ثقافي غني، لذا هناك حاجة للحفاظ على هذا التراث، من خلال تطوير المناطق التاريخية وتحسينها بما يتناسب مع الاحتياجات الحديثة.

المصادر

١. ابراهيم، مصطفى جليل، اليات التنمية المكانية بين النظرية والتطبيق، مجلة ديالى، العدد ٤٠، ٢٠٠٩.

٢. تمن، زامل ليلي ، تلوث المياه الصالحة للشرب في مدينة بغداد، مجلة الأستاذ، كلية التربية، جامعة بغداد، العدد ٢٢٥، ٢٠١٨.

٣. جبر، انتظار جاسم ، وشروق نعيم جاسم، المدن المستدامة نظام ديناميكي واستراتيجي معقد ومتجاوب، مجلة الآداب ، جامعة بغداد، العدد ١٢٧، ملحق٢، ٢٠١٨.

٤. حسيبة، عايش ، التخطيط الحضري ودوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، الجزائر، العدد ٢، الجزء الخامس، ٢٠٢٠.

٥. دايموند، جاريد، المدينة في ميزان الكسب والخسارة، مجلة ناشيونال جيوغرافي العربية، طباعة وتوزيع الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، ابو ظبي، المجلد ٢٦،العدد ١٠٣، ٢٠١٩.

٦. الراوي، عبد الناصر صبري شاهر ، الاسس الجغرافية لتخطيط المدن، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٧، ط١.

٧. الربيعي، اسراء طالب جاسم ، ونور حسين فيضي الرشدي، استدامة المدن (المدن الذكية انموذجاً)، مجلة الطريق التربوي والعلوم الاجتماعية، تركيا، العدد ٦.

٨. الساكني، عبير يحيى ، وحمدان، سوسن صبيح ، التحليل البيئي لتلوث مياه الشرب في مدينة بغداد، مجلة كلية التربية الأساسية، الجامعة المستنصرية، ضمن وقائع المؤتمر العلمي السنوي الرابع والعشرين للمدة . ١٤/٥/ ٢٠٢٤.

٩. الشامي، لبنان هاتف ، واسراء علاء الدين نوري، واقع التنمية المستدامة في العراق المعوقات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثامن، ٢٠١٩.

١٠. صالح، هاجر مثنى ، تقييم تلوث هواء مدينة بغداد بالعوالق الصلبة الكلية وبعض العناصر الثقيلة الضارة جراء حركة المركبات ووقودها وتأثيره على مزاج الفرد، مجلة العلوم النفسية، مركز البحوث النفسية، وزارة التعليم العالي، بغداد، م ٣٤، العدد ٣، الجزء٢، ٢٠٢٣.

١١. عبد الله، فتحي سلمان جدوع ، دور النقل العام في تخفيف حدة الازدحامات في مدينة بغداد، مجلة الدراسات المستدامة، السنة ٣، المجلد ٣، العدد٤، ملحق ٢، ٢٠٢١.

١٢. فاضل، زهرة عباس ، اسباب تلوث مياه الشرب في بغداد دراسة ميدانية على عينة من المتخصصين، مجلة نسق، م٣٤، العدد ٧، ٢٠٢٢.

١٣. فتيحة، تمرسيت ، الفقر الحضري والاستبعاد الاجتماعي في المدينة، مجلة مدينة ومجتمع، جامعة ٢٠ اغسطس ١٩٥٥، سكيكدة، الجزائر، ٢٠٢١، العدد٠.

١٤. فرج، خولة غريب ، التوسع الحضري ودوره في انحسار الأراضي الزراعية، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١.

١٥. كاظم، فاطمة محمد، رؤية تخطيطية مستدامة في المدن ذات الغطاء النباتي للحد من تصحرها، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢٤، ٢٠٢١.

١٦. الكناني، كامل كاظم ، مدينة بغداد تحليل لآليات الفعل الاقتصادي في النشأة والتطور، مجلة المخطط والتنمية، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، العدد ١٩، ٢٠٠٨.

١٧. لفتة، سعد جابر ، وثامر خلف عتيوي، حالات دراسية عن الزراعة الحضرية كاستراتيجية تخطيطية لتحقيق الاستدامة في المدن، مجلة المخطط والتنمية، معهد التخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، م٢٦، ع ١، ٢٠٢١.

١٨. المدن الخفية الكشف عن التفاوتات الصحية في المناطق الحضرية والتغلب عليها، تقرير مشترك لمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، ٢٠١٠.

١٩. مصطفى، محمود حسين ، سبل تحقيق العمارة البيئية عند تخطيط وتصميم المدن العراقية المعاصرة، بحث مقدم إلى نقابة مهندسي أقليم كردستان، السليمانية ، ٢٠٢١.

٢٠. مقاوسي، صليحة ، الفقر الحضري اسبابه وانماطه، اطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٨ .

٢١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المسح البيئي في العراق لسنة ٢٠١٠.

٢٢. وزارة التخطيط، اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة، التقرير الطوعي الثاني للمتحقق من أهداف التنمية المستدامة ٢٠٢١ العراق والعودة إلى المسار التنموي، تموز ٢٠٢١.

مصادر الانترنيت

١- التقرير الطوعي الأول حول أهداف التنمية المستدامة في العراق، ٢٠١٩، على الرابط: https://sustainabledevelopment.un.org .

٢- منظمة العمل الدولية، تقرير التشغيل والافاق الاجتماعية في العالم: اتجاهات ٢٠٢٤، على الانترنيت بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٣، س ١٠:٠٠م على الرابط:
https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_908188/lang--ar/index.htm

٣- موقع الأمم المتحدة على شبكة الانترنيت بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٢٣، س ٠٩:٥٤م على الرابط:
https://www.un.org/ar/observances/day-for-eradicating-poverty

٤- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نشرة المؤشرات السكانية منشورة على موقع الوزارة الرسمي تم الاطلاع عليها بتاريخ ٢٠٢٤/٣/١٥ الساعة ٠٩:٠٠م على الرابط:
https://cosit.gov.iq/ar/?option=com_content&view=article&layout=edit&id=174&jsn_setmobile=no

٥- الموضوع على الرابط: https://www.un.org/ar/122274 الاطلاع بتاريخ ٢٠٢٤/٥/١.

٦- تم الاطلاع على الموضوع بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٠ س ٠٩:٠٠م على الرابط:
https://shafaq.com/ar/%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%80%D9%85%D8%B9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-13-%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%D8%AA%D8%AA%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%AA%D9%84%D9%88%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%88%D8%A7-%D9%81%D9%8A-2022

٧- الموضوع بتاريخ ٢٠٢٤/٨/٣ الساعة ٠٦:٤٥م على الرابط:
https://www.independentarabia.com/node/347241/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1/%D8%A3%D8%B7%D8%B1%D8%A7%D9%81-%D8%A8%D8%BA%D8%AF%D8%A7%D8%AF-

%D8%AA%D8%AE%D8%AA%D9%86%D9%82-
%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%A7%D9%8A%D8%A7%D8%AA